اقتصاد

المغرب يفتح ملف المبيدات المحظورة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أُعلن في المغرب اللجوء إلى إعادة تقييم تراخيص ممنوحة لمبيدات زراعية، بعد نشر منظمتين غير حكوميتين تقريراً عن تصدير مبيدات غير مرخصة في أوروبا إلى 85 دولة، منها المغرب. وكشف تقرير صادر عن «غرين بيس» و«بابليك آي»، أن أغلب البلدان الأوروبية تصدّر مبيدات كيماوية محظور استخدامها فوق أراضيها إلى بلدان من بينها المغرب، وحذرت المنظمتان من الأضرار الصحية والبيئية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن ذلك. ويشير تقرير المنظمتين إلى شحن المبيدات من بلدان إيطاليا وألمانيا وهولندا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا، حيث توجه إلى بلدان تتوافر على قوانين استيراد غير مشددة. وتؤكد المنظمتان الدوليتان في تقريرهما، أنه جرى بيع 81 ألف طن من المبيعات وغيرها من المبيدات الممنوعة خارج الاتحاد الأوروبي في 2018.

ودفع ذلك التقرير المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، إلى تقديم توضيحات حول المبيدات، إذ أكد أن «واردات المغرب من المبيدات الزراعية لا تمثل سوى 2 في المائة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي». وأوضح في بيان له، أمس الأربعاء، أن الأمر يتعلق بمبيدات تحتوي أساساً على المواد الفعالة ديكلوروبروبين، وباراكوات وسيانواميد الهيدروجين. وأفاد بأن مبيد ديكلوروبروبين يمثل وحده 87 في من هذه الواردات، مشيراً إلى أن ذلك المبيد يستخدم لتطهير التربة ضد الديدان الخيطية قبل الزراعة، مؤكداً أن هذا المبيد لا يزال مرخّصاً له في عدة دول، منها الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأستراليا، ويُسمَح باستعماله حالياً في أوروبا عبر منح تراخيص استثنائية، خاصة في البلدان المنتجة للخضروات والفواكه الحمراء. وأشار إلى أن القطاع الزراعي المغربي معنيّ بـ8 مواد فعالة فقط من بين 41 مادة فعالة واردة في تقرير المنظمات غير الحكومية، حيث سُحب سابقاً 4 منها من السوق الوطنية. ويؤكد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية أنه يعمل، في إطار اللجنة الوطنية لمبيدات الآفات الزراعية، على إعادة تقييم مجموعة من المواد الفعالة التي تدخل في تركيبة المبيدات، مشيراً إلى أنه ما بين سنتي 2018 و 2020 سحب تراخيص 15 مادة فعالة من السوق الوطنية. وشدد على أنه باشر منذ يوليو/ تموز الماضي عملية إعادة تقييم عشر مواد فعالة أخرى لعرضها على اللجنة الوطنية لمبيدات الآفات الزراعية في مارس/ آذار المقبل، حيث أخبر الشركات المعتمدة بذلك وفقاً للقوانين الجاري بها العمل. ويذهب إلى أنه يجري تقييم المبيدات الزراعية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولا سيما في ضوء المستجدات العلمية، ووضعية المبيدات على المستوى الدولي ومعطيات اليقظة الدوائية المتعلقة بالصحة النباتية. وتشير التقديرات إلى أن المغرب يستورد ما بين 15 ألفاً و20 ألفاً من المبيدات سنوياً، غير أن تلك التقديرات لا تستحضر الكميات التي يمكن أن تدخل السوق عبر شبكات التهريب. وكان المجلس الأعلى للحسابات، في تقرير له في العام الماضي، قد شدّد على مسألة مراقبة المبيدات في الفواكه والخضر التي توجه إلى السوق المحلية، حيث لاحظ أنه «عكس المنتجات المعدة للتصدير، التي تمرّ بالضرورة عبر محطات التعبئة والتي تخضع لمراقبة صارمة لبقايا المبيدات الزراعية، فإن المنتجات الموجهة إلى السوق المحلية لا تشملها هذه المراقبة».

(فرانس برس)

ارتفاع فائض تجارة منطقة اليورو

أظهرت بيانات، أمس، أن الفائض التجاري غير المعدل لمنطقة اليورو قفز على أساس سنوي في يوليو/تموز، إذ تراجعت الواردات أكثر مع الصادرات، في ظل تباطؤ اقتصادي ناجم عن جائحة كوفيد-19. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن الفائض التجاري لدول منطقة اليورو التي تضم 19 دولة مع بقية العالم بلغ 27,9 مليار يورو (33,1 مليار دولار) في يوليو/تموز، ارتفاعا من 23,2 مليار دولار قبل عام. وتراجعت واردات منطقة اليورو 14,3 بالمائة في يوليو/تموز مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، بينما نزلت الصادرات 10,4 بالمائة فقط.

وبلغ الفائض التجاري المعدل في ضوء التقلبات الموسمية في يوليو/تموز 20,3 مليار يورو.

أخبار مختصرة

المودعون اللبنانيون قد لا يحصلون على كل أموالهم

قال مسؤول فرنسي كبير لـ«رويترز» إنه قد يكون من الصعب على البنوك في لبنان التمسك بمبدأ ضرورة ألا يخسر المودعون أيا من ودائعهم، وذلك حسبما جاء في محضر اجتماع حددت فيه فرنسا خطوات لمساعدة القطاع المصرفي المصاب بالشلل. جاءت التصريحات خلال محادثات أجريت في باريس في العاشر من سبتمبر/ أيلول بين مسؤولين فرنسيين كبار ووفد من جمعية مصارف لبنان. واطلعت رويترز على نسخة من محضر الاجتماع الذي يحمل صفة السرية. وتصدرت فرنسا جهودا دولية لدفع السياسيين المتشبثين بمواقفهم في لبنان لتنفيذ إصلاحات ضرورية لاجتذاب المساعدات وتخفيف أزمة أصابت القطاع المصرفي بالشلل وحالت دون حصول المودعين على معظم أموالهم.

شركات الطاقة التركية مدعوة لزيادة الاستثمار في ليبيا

كشف رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي، مرتضى قرنفل، عن أن شركات الغاز والنفط في بلاده، تلقت دعوة من مسؤولين ليبيين لزيادة أنشطتها الاستثمارية في البلد العربي. جاء ذلك في حوار أجرته الأناضول مع رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي، التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية. وأضاف قرنفل، أن مسؤولين ليبيين أكّدوا أن شركات الطاقة التركية لم تحصل على الحصص اللازمة من الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز الطبيعي في بلادهم.

بنك الخليج الدولي يبيع سندات بـ500 مليون دولار

أفادت وثيقة اطلعت عليها رويترز أمس الاربعاء، بأنه من المتوقع أن يبيع بنك الخليج الدولي سندات لأجل خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار، وأنه تلقى طلبات على بيع الديون بنحو 1,2 مليار دولار. وحسب الوثيقة الصادرة عن أحد البنوك التي ترتب العملية، قلص البنك، المملوك بنسبة 97,2 % لصندوق الاستثمارات العامة السعودي بشكل غير مباشر، السعر الاسترشادي للسندات لما بين 210 و215 نقطة أساس فوق متوسط أسعار مبادلة الفائدة الثابتة والمتغيرة.

كورونا يدفع البطالة في الأردن إلى مستويات قياسية

عمّان ـ **العربي الجديد**

سجلت معدلات البطالة في الأردن، مستوى تاريخيا، سواء بين الذكور أو الإناث في مختلف التخصصات، وفق تقرير للمنتدى الاقتصادي، (مستقل)، الذي يتوقع ارتفاع نسبة البطالة في الأردن إلى 25% بنهاية العام الحالي 2020، فيما أظهرت بيانات رسمية أن النسبة وصلت بالفعل إلى 23% في نهاية يونيو/حزيران الماضي، بسبب الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا الجديد.

وقال المنتدى في التقرير الصادر، أمس الأربعاء، إن «ارتفاع البطالة مشكلة اقتصادية مستعصية ذات آثار اجتماعية وخيمة، كونها تمس حياة شريحة واسعة من المواطنين والأسر في مختلف مناطق ومحافظات المملكة». وحذّر من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة جراء الارتفاع المتزايد لمنحنى البطالة، ولا سيما إذا ما استمرت السياسات الاقتصادية والاستثمارية واستراتيجيات الموارد البشرية بتجاهل هذه الظاهرة. وأضاف أن الجائحة تسببت في تعثر الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل تلك الشركات تستغني عن عمالها وموظفيها، على الرغم من التدخلات والإجراءات الحكومية المتخذة أثناء فترة الإغلاق. وكانت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية الأردنية قالت، الأسبوع الماضي، إن معدل البطالة في الأردن بلغ 23% خلال الربع الثاني من عام 2020، بارتفاع مقداره 3,8 نقاط مئوية عن الربع الثاني من عام 2019، الذي كان يبلغ 19,2%. وأوضحت الدائرة، في تقريرها حول معدل البطالة للربع الثاني من العام الحالي، أن معدل البطالة للذكور بلغ 21,5%، مقابل 28,6% للإناث. وحسب دائرة الإحصاء، فإنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار 4,4 نقاط مئوية، وارتفع للإناث بمقدار 1,4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2019.

ومن جانبه، قال المنتدى الاقتصادي في تقرير أمس: «يبلغ عدد فرص العمل التي يستحدثها الاقتصاد الأردني حوالي 30 إلى 40 ألف فرصة عمل، مقابل ما يقارب دخول 100 ألف باحث عن العمل سنويا».

وأشار إلى تفاوت مستويات التنمية بين المحافظات، وتركز التنمية في ثلاث مدن رئيسية هي عمان وإربد والزرقاء، فضلا عن انحياز الاستثمارات الأجنبية لتشغيل العمالة غير الأردنية. وأكد أهمية فتح أسواق عمل غير تقليدية للأردنيين في الخارج، بحيث يتم استيعاب وظائف عمل للخريجين، ويتم أيضاً تصدير بعض من الكفاءات بطريقة منظمة من خلال اتفاقيات اقتصادية واستثمارية وأكاديمية.

الإمارات وإنقاذ فقراء إسرائيل

مصطفى عبد السلام

لم يعد أمام الإمارات الآن سوى إطلاق حملة عالمية لإنقاذ فقراء ويتامى إسرائيل وأطفالها المشردين وأبناء وأرامل القتلى في صفوف جيش الاحتلال، وربما تسبقها حملة لتشغيل ملايين الشباب العاطلين عن العمل، وقبلهما حملة لتوفير سكن لمن لا مأوى له، ذلك لأن الدولة الخليجية أبرمت، وفي أقل من أسبوعين، من الاتفاقات الاقتصادية والمصرفية والتجارية والسياحية والاستثمارية مع دولة الاحتلال أضعاف أضعاف ما لم تبرمه مصر والأردن في عشرات السنين.

وخلال الساعات الماضية تم إبرام اتفاقات خطيرة بين الجانبين، منها ما يهدد مصر مباشرة، مثل ما حدث أمس، إذ وقّعت موانئ دبي الإماراتية وشركة دوفرتاور الإسرائيلية عدة اتفاقيات للتعاون في أنشطة الشحن والموانئ، وحسب بنود الاتفاق فإنه سيتم تأسيس مسار شحن بحري مباشر بين إيلات وجبل علي، وتطوير موانئ إسرائيلية ومناطق حرة منافسة للموانئ المصرية، كما ستتولى جمارك دبي ترويج وتيسير التجارة بين الكيانات الخاصة في البلدين.

وإضافة إلى هذا التطور الخطير تدرس شركة إسرائيل شيبيارد ز وموانئ دبي التقدم بعرض مشترك لشراء ميناء حيفا الجارية خصخصته. كذلك تبحث إسرائيل شق قناة إيلات - عسقلان لربط البحرين الأحمر بالمتوسط، مع إعادة إحياء خط أنابيب النفط الذي كان الاحتلال ينفذه في السابق كمشروع مشترك سري مع إيران. والمشروعات الأخيرة هي الأخطر بالنسبة لمصر، إذ تهدد بشكل مباشر قناة السويس.

الإمارات حرقت كل خطوات التطبيع الاقتصادي في أقل من أسبوعين، وأبرمت اتفاقات ستدر على خزانة إسرائيل مليارات الدولارات، كما قال نتنياهو قبل أيام، ولم يبق أمام حكومة أبوظبي سوى الاهتمام بالجانب الإنساني داخل دولة الاحتلال من مكافحة الفقر والبطالة وغلاء الأسعار، خاصة أن الأرقام تشير إلى أن تزايد عدد الفقراء خلال السنوات الأخيرة، وأن هناك ما يقرب من مليوني فقير بما يزيد عن 20% من السكان، وأن 19% من المسنين يعيشون تحت خط الفقر، وأن الفقر ينهش 34,2% من المهاجرين.

لكن السؤال: هل ستهتم أبوظبي بمكافحة الفقر بين فلسطينيي الداخل (عرب 48)، والذين تقول الإحصاءات إن أكثر من نصفهم من الفقراء، وإن سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين الأكثر فقراً بين المدن والقرى العربية، ذلك أن 8 من أصل 10 يعيشون تحت خط الفقر، وإن نسبة الفقر بين عرب 48 هي الأعلى، حيث تصل لأكثر من 50%، أي ضعف معدل الفقر بين اليهود، أم ستهتم أبوظبي بفقراء الحريديم المتطرفين، وفقراء سكان المستوطنات والأشكناز والسفارديم؟

مال وسياسة

إسرائيل تغزو موانئ المنطقة وتهدّد قناة السويس

الإمارات جسر الاحتلال

ثارت مخاوف من أن تهدّد اتفاقات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل الصلاحة في قناة السويس، ولا سيما بعد توقيع عقود للتعاون، أمس، بين شركتي «موانئ دبي العالمية» الإماراتية و«دوفرتاور» الإسرائيلية، أمس الأربعاء، أنهما وقعتا عدة اتفاقيات للتعاون في أنشطة الشحن والموانئ.

صالح النعامي

كثّفت إسرائيل من تحركاتها للاستفادة من اتفاق التطبيع مع الإمارات للسيطرة على المزيد من الموانئ والملاحة في المنطقة، كما أنها تخطط من أجل تجاوز قناة السويس في ما يخص نقل النفط وأنشطة تجارية، ما يُعد تهديدا كبيرا للملاحة المصرية. وضمن الخطوات المتسارعة لتعزيز التطبيع بين الجانبين، أعلنت شركتا «موانئ دبي العالمية» الإماراتية و«دوفرتاور» الإسرائيلية، أمس الأربعاء، أنهما وقعتا عدة اتفاقيات للتعاون في أنشطة الشحن والموانئ.

وجاء الإعلان عن الاتفاقيات بعد يوم واحد من حفل اتفاق تطبيع بين أبوظبي وتل أبيب، واتفاق مماثل بين البحرين وإسرائيل، أول من أمس، في واشنطن. وتوجه إسرائيل اهتماما كبيراً للتعاون في مشاريع طاقة مع الدول الخليجية ستقضي في حال دشنت إلى المس بالعوائد التي تحصل عليها مصر من قناة السويس. فقد ذكرت صحيفة «معاريف»، أمس، أن شركة النفط الإسرائيلية الحكومية «كاتسا» تجري حاليا اتصالات سرية مع دول خليجية بهدف بحث سبل التعاون في مجال الاتجار بالوقود والمشتقات النفطية. وأشارت الصحيفة إلى أن أبرز حلفون، رئيس مجلس إدارة الشركة، أرسل في أعقاب الإعلان عن اتفاقات التطبيع مع كل من الإمارات والبحرين رسائل بهذه الخصوص إلى مسؤولي قطاع النفط في دول خليجية للتباحث حول إمكانية أن تساهم هذه الدول في الأنبوب الذي ينقل النفط بين ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى مدينة عسقلان التي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ولفتت الصحيفة إلى أن أنبوب إيلات عسقلان يهدف إلى الحيلولة دون الحاجة إلى مرور الناقلات التي تحمل النفط إلى إسرائيل في قناة السويس، على اعتبار أن كلفة المرور في القناة مرتفعة جدا، حسب التقدير الإسرائيلي.

ويتضح من تقرير الصحيفة أن المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى المس بقناة السويس أكثر طموحا من مجرد السعي إلى دفع الدول الخليجية إلى الاستثمار في توسيع وزيادة فعالية أنبوب إيلات عسقلان، بل إن بعض الأفكار المطروحة تدور حول إمكانية ربط أنابيب البترول والغاز في الدول الخليجية، ولا سيما في السعودية بأنبوب «إيلات عسقلان». وأوضحت أنه إلى جانب أن

> الاحتلال يخطط لنقل نفط وغاز الخليج عبر أنبوب «إيلات عسقلان»

حلفون بحث مع نظرائه الخليجيين إمكانية التعاون في مجال الاتجار بالنفط والمشتقات البترولية، فإن بعض الأفكار المقترحة تتعلق بأن تقوم الدول الخليجية بتصدير جزء من نفطها وغازها عبر الأنبوب الإسرائيلي لكي يتم تجاوز قناة السويس.

وأشارت إلى أنه في حال استجابت الدول الخليجية للعروض الإسرائيلية، فإنه يقدّر أن يستحوذ الأنبوب على 12-17% من حجم الغاز والوقود الذي يمر في قناة السويس حاليا. وعلى الرغم من أن الصحيفة لم توضح طابع الاستثمار الخليجي في «أنبوب إيلات عسقلان»، إلا أنه يرجح أن يكون المقصود هو توظيفها في زيادة طاقة النقل عبر الأنبوب من خلال توسيع الأنبوب أو نصب أنابيب جديدة. وأعادت الصحيفة للأذهان حقيقة أنه حتى عام 1979، كان معظم النفط الذي يمر في «أنبوب إيلات عسقلان» يأتي من إيران، التي كانت ترتبط في ظل حكم الشاه بعلاقات استراتيجية وأمنية واقتصادية وثيقة جدا؛ حيث كان النفط الإيراني يصل إلى إيلات وبعد ذلك يضخ في الأنبوب إلى ميناء عسقلان ومنه إلى العديد من الوجهات في العالم، وذلك بهدف تجاوز قناة السويس. وبعد إسقاط حكم الشاه، طالبت إيران إسرائيل بدفع مليار دولار قيمة الاستثمار الإيراني في تدشين الأنبوب ويشار إلى أن أنبوب إيلات عسقلان يستخدم حاليا في نقل الغاز الذي تستورده إسرائيل من أذربيجان وكازاخستان.

وعلى الرغم من أن التبادل التجاري السري بين إسرائيل ودول خليجية شمل الكثير من المجالات في العقدين الماضيين، إلا أن «معاريف» تشير إلى أن هذه الدول رفضت التعاون مع إسرائيل في المجال النفطي. وفي السياق نفسه، يسعى الجانبان الإماراتي والإسرائيلي إلى تعزيز العلاقات في مجال الملاحة البحرية، إذ وقعت «دوفرتاور» اتفاقا، أمس، مع «موانئ دبي العالمية» الإماراتية، والشركة الإسرائيلية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي شلومي فوجيل، وهو من مالكي شركة «إسرائيل شيبياردز» وميناء إيلات.

وستدرس «إسرائيل شيبياردز» و«موانئ دبي» احتمال التقدم بعرض مشترك لميناء حيفا وهو بصدد الخصخصة، وفق الموقع الإلكتروني لفضائية «العربية» السعودية، التي تبث من دبي. وقالت «دوفرتاور» إنها ستدخل في شراكة أيضاً مع «موانئ دبي العالمية» لتأسيس خط شحن بحري مباشر بين دبي وإيلات. وستدرس شركة «إسرائيل شيبياردز» الدخول في شراكة لتسويق منتجات في دبي. وتعمل «موانئ دبي العالمية» في 31 دولة، منها مصر، حيث تعمل في ميناء السخنة على ساحل البحر الأحمر، شرقي مصر، في موقع قريب من المدخل الجنوبي لقناة السويس، ما يجعل لهذا الموقع ميزة استراتيجية للتعامل مع البضائع العابرة من خلال أكثر الممرات المائية التجارية ازدحاماً في العالم، وفق الموقع الإلكتروني لشركة «موانئ دبي السخنة».

اتفاقات الموانئ بين الإمارات وإسرائيل توتر سلبا على عوائد مصر من قناة السويس
(Getty)

وقال مسؤول ملاحي في مصر، لـ«العربي الجديد»، إن الاتفاقيات المبرمة بين شركة «موانئ دبي» و«دوفرتاور» الإسرائيلية تستدعي تحركاً حقيقياً، حيث تنشط الشركة الإماراتية في ممرات ملاحية حيوية بالدولة. وتأتي الشراكة بين «موانئ دبي» والشركة الإسرائيلية، في الوقت الذي يسطط فيه الإمارات أيضاً نفوذها على معظم موانئ اليمن، من خلال وجودها في الخحالف العسكري مع السعودية للحرب في البلد الذي يحظى بسواحل وموانئ استراتيجية على البحر الأحمر.

حملات لتشجيع السياحة: مليون زائر إسرائيلي للإمارات

وقعت شركة الطيران الإسرائيلي الخاصة «يسرائير» على اتفاق مع شركة سياحة إماراتية، لتشجيع السياحة مع الإمارات.

وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» أنه حسب الاتفاق، ستقوم الشركتان بتنظيم حملات تسويقية للسياحة في كل من الإمارات وإسرائيل. وقال أوري سيركيس، مدير شركة «يسرائير» إنه يتوقع أن يتوجه مليون إسرائيلي إلى الإمارات للسياحة في غضون عامين. وفي مقابلة مع قناة «12» الإسرائيلية، أضاف سيركيس، الذي يتواجد حالياً في الإمارات: «قبل وصولي إلى دبي كنت أتوقع أن يصل 350 ألف إسرائيلي فقط إلى الإمارات، لكن بعد أن تواجدت هنا واستمعت إلى طريقة تعاطيهم أقدر بأن يصل مليون إسرائيلي إلى الإمارات في غضون عامين».

وحول المسوغات التي يفترض أن تجذب السائح الإسرائيلي إلى الإمارات، قال سيركيس: «هنا توجد كل شبكات الفنادق العالمية، مثل الفصول الأربعة، هيلتون، التي تقدم أفضل الخدمات بأسعار مدّنية؛ فليلة واحدة في غرفة في هذه الفنادق تكلف 500 شيكل (146 دولاراً)، بالإضافة إلى أن الشركات السياحية هنا تقدم رزماً تسهيلية في أوج الصيف وقائمة كبيرة من المغريات». وحسب القناة، فإن سيركيس تواجد ضمن الوفد الإسرائيلي الذي يزور الإمارات حالياً والذي يضم ممثلين عن الشركات الإسرائيلية الكبرى، حيث التقى الوفد وزير الاقتصاد الإماراتي والمسؤول عن صندوق الاستثمارات في الدولة، التي وصفتها القناة بـ «الإمارة الثرية جداً». وتسعى شركات الطيران الإماراتية التي أصابتها خسائر هائلة في المرحلة الماضية إلى انتهاز التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، باكتساب تدفق جديد من المسافرين تراهن دبي خصوصاً على أن يعوضها ذلك من فاقد الإيرادات الذي شطبه كورونا من قطاع السفر والسياحة. ورجحت شبكة «بلومبيرغ» في تقرير سابق، أن تستغل دبي أكثر من غيرها في مجال الطيران، اتفاق التطبيع، بما يفضي إلى فتح العلاقات بين الإمارات وكيان الاحتلال، من خلال السفر والاتصالات، ومن المقرر أن تجتمع وفود البلدين قريباً لوضع التفاصيل.

ومن المتوقع أن يصبح بإمكان شركتي «طيران الإمارات» و«الاتحاد» نقل الركاب القادمين من فلسطين المحتلة والعائدين إليها، من خلال محاور مطاراتهم في دبي وأبوظبي، على التوالي، والاتصال بوجهات أبعد شرقاً وغرباً، علماً أن «الخطوط الملكية الأردنية» و«الخطوط الجوية التركية» هما الناقلتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تسيّران حالياً رحلات إلى فلسطين المحتلة.

نائبة رئيس خدمات الطيران والمطار في شركة استشارات الطيران مورتن باير آند أغنيو، آن كوريا، قالت لبلومبيرغ إنّ «دبي على وجه الخصوص يمكن أن تستفيد، إذ يوفر مطارها رحلات يومية إلى أكثر من 250 وجهة».

يأتي ذلك بعدما انهارت حركة المرور في «مطار دبي الدولي» خلال ذروة جائحة فيروس كورونا، إذ سجّل المطار، طوال مايو/ أيار الماضي، نسبة حركة المرور نفسها التي كان يسجلها عادة في نحو 4 ساعات فقط. وتأثرت «طيران الإمارات»، أكبر شركة طيران لمسافات طويلة في العالم، بشكل خاص، لأن نموذج أعمالها مبني لأكبر فئة من الطائرات (115 طائرة إيرباص A380 SE، و155 طائرة بوينغ 777) التي تنقل الركاب بين جميع

> وفد إسرائيلي يزور الإمارات يضم ممثلين عن شركات كبرى

أنحاء العالم. وجاء فتح أجواء السعودية والبحرين أمام الطيران الإسرائيلي ليزيد من فرص التعاون السياحي بين الإمارات وإسرائيل.

وكشفت «بلومبيرغ»، في تقرير أول الشهر الجاري، أن شركة الاتحاد للطيران الإماراتية بدأت بيع التذاكر للمسافرين الإسرائيليين في الفترة التي سبقت الرحلات التجارية العادية بين الإمارات والاحتلال. وقالت متحدثة باسم شركة الطيران، ومقرها أبوظبي، في تأكيد لتقرير تلفزيوني محلي، إن شركة الاتحاد التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها ستقدم رحلات جوية عبر شركة تال أفيشيم الإسرائيلية التي تتولى المبيعات والتسويق لشركات الطيران في الأسواق الخارجية. وتأتي خطوة الاتحاد للطيران بعد تحليق طائرة تابعة لشركة العال الإسرائيلية المحدودة وعلى متنها وفد من كبار المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين من تل أبيب إلى أبوظبي، عابرة المجال الجوي السعودي لأول مرة.

وأفادت القناة 13 الإسرائيلية بأن «الاتحاد» ستقدم تذاكر إلى وجهات في الشرق الأوسط وآسيا ومناطق أخرى. وقال برنامج إخباري تلفزيوني إنه بعد توقيع إسرائيل والإمارات على اتفاق تطبيع، ستدير «الاتحاد» رحلات مباشرة إلى تل أبيب.

وحسب مراقبين، ستسهل الإمارات للإسرائيليين إرسال أفواج سياحية إلى اليمن، إذ تتوقع الباحث الاقتصادي اليمني، صادق علي، أن يكون هناك اختطاف كلي لسقطرى وعزلها عن محيطها اليمني خصوصاً بعد التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي، إذ يعتقد علي في حديث سابق لـ«العربي الجديد» أن هناك مشاريع مشتركة آتية إلى الجزيرة اليمنية تقوم بدرجة رئيسية على السياحة نظراً للتجارب والخبرات الواسعة لقطاع الأعمال الإسرائيلي في هذا المجال.

صالح...

تحقيق

زاد حجم استثمارات السوريين في مصر، خلال السنوات الأخيرة، في ظل النجاح الذي لاقته مشاريعهم ولا سيما في مجال المطاعم، وفي المقابل شدّدت الحكومة المصرية، مؤخرا، من حصارها على رؤوس أموال السوريين بزعم وجود شبهة غسل أموال

السيسي يحاصر استثمارات السوريين

من «منورين مصر» إلى اتهامهم بغسل الأموال

عدنان عبد الرزاق

تعيش الاستثمارات السورية تحت تهديدات النظام المصري الذي شدّد من إجراءاته الرقابية عليها وسط اتهامات لها بغسل الأموال. وحسب مراقبين يعد موقف حكومة القاهرة خلال الفترة الأخيرة، متناقضا مع ما أعلنه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، سابقاً من ترحيب بالمستثمرين السوريين. وحسب مراقبين، زاد حجم الاستثمارات السورية في مصر عقب اندلاع الثورة السورية عام 2011، مقدّرين متوسط حجم الزيادة بأكثر من مليار دولار، في ظل النجاح الذي لاقته المشاريع السورية ولا سيما في مجال المطاعم. وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي السوري، عماد الدين المصبح، لـ«العربي الجديد»: من الضروري أن نسلط الضوء على من هم السوريون بمصر اليوم، إذ هم من قرروا العيش ببلد عربي تجمعه مع السوريين تقاطعات كثيرة وأحلام مشتركة، فضلاً عن الترحيب الشعبي الكبير الذي لاقوه من الشعب المصري. ويضيف أن الكثير من السوريين رفضوا معونات مفوضية شؤون اللاجئين القليلة والمذلة أحياناً، وفضلوا العمل في القطاعات المتاحة، كما أن العديد ممن يمتلكون رؤوس أموال ضخوها في مشروعات صغيرة ومتوسطة. وتابع المصبح: «بحكم ثنائية ضغط الغربة والمعيشة وبالانطلاق من «شطارة السوري» بدأ تكوين رأس المال وازديادُه، بعد أن اختار أعمالاً مطلوبة بالسوق المصرية، سواء تجارية أو صناعية أو خدمية، لتبدأ رحلة تسليط الضوء على السوريين ونسمع قصص نجاح عديدة».

ويؤكد المصبح أن ذلك النجاح الذي لاقى ترحيباً شعبياً، لا بد أن يصطدم بتضارب مصالح من البعض. وكشف عن ترهل القوانين وتناقض مواقف المسؤولين المصريين، «فوجدنا عام 2018 حملات تدعو للتحقق ووصل بعضها لطلب مصادرة الأموال والطرد، ولكنها قوبلت بحملة شعبية كبيرة

5800

قدّر رئيس قطاع الترويج في الهيئة العامة للاستثمار المصرية، منير عبد الفتاح، العام الماضي المشروعات السورية في مصر بنحو 5800 مشروع برؤوس أموال تصل إلى مليار دولار.

«السوريون منورين مصر» فتحقق التوازن وكانت تلك الأحداث، بمثابة إنذار لكل الطرفين. وحول حجم الاستثمارات يتابع المصبح: ربما علينا التفريق بين الأموال والاستثمارات السورية التي ذهبت لمصر بعد الثورة عام 2011 وبين القديمة التي اختارت مصر منذ عقود للاستثمار. فالأموال والاستثمارات الحديثة ووفق ما تابعناه، تتراوح بين 800 مليون دولار و1,5 مليار بالحد الأقصى، ولكن مجموع الاستثمارات السورية بمصر أضعاف هذا الرقم. ويستدرك الخبير السوري بالقول: علينا هنا الذكر أنه لولا التسهيلات الحكومية والترحيب الشعبي، لما تنامت تلك الأموال، بل ولم تذهب أصلاً لمصر، لتستفيد من قوانين الاستثمار والسوق المصرية الكبيرة. ودعا المصبح النظام المصري إلى إبعاد السياسة عن الاقتصاد، رافضا عمليات الضغط والتهديد للسوريين.

ومن جانبه، يرى المستثمر السوري (ع.م) أن مصر بدأت بإدخال السياسة بالاقتصاد، عبر ما سماه تقييد توسع الاستثمارات السورية ورمي اتهامات تزعم أن «أموالاً خليجية» وراء الأعمال السورية، أو إصغاء السلطات المصرية «إلى تقارير نظام بشار الأسد الأمنية» بهدف ضرب بعض رجال الأعمال المؤيدين للثورة السورية. وأكد أنه في حال مواصلة الحملات والتهديدات، ستهرب بعض الرساميل السورية إلى السودان

> مخاوف من هروب رؤوس الأموال إلى تركيا والسودان

> عمليات حصر المشروعات مستمرة... ووقف التراخيص الجديدة

وتركيا. ويبيّن المستثمر السوري الذي طلب عدم الكشف عن اسمه خشية الإساءة له، أن «رجال الأعمال السوريين وما إن انتهوا من آثار حملة حصر الأموال التي قادها المحامي سمير صبري قبل عامين والتحريض الذي لمسناه من خلال الترويج أننا نغزو المناطق التجارية والمبالغة بحجم الاستثمارات التي روّجت تلك الحملة أنها 23 مليار دولار، عادت اليوم عمليات تقييد منح التراخيص التي يقودها الرئيس المصري بنفسه».

وحول حجم الاستثمارات الحقيقية للسوريين بمصر، قال رجل الأعمال: لا يوجد رقم دقيق ولكن هناك مشروعات صغيرة بالكاد تؤمن مصاريف الأسر، مثل محال الغذائيات ومطاعم، كما أن هناك استثمارات سورية ضخمة جداً موجودة بمصر قبل الثورة عام 2011، فالمستثمر المعروف محمد شرباتي، موجود منذ عام 2003 ويعتبر من كبار مصنعي النسيج والألبسة».

وكان وزير التنمية المحلية المصري، محمد شعراوي، قد عمم على المحافظين بمصر، حصر تراخيص السوريين وعدم إصدار أي تراخيص جديدة لاستثمارات «محال تجارية» إلا بعد الحصول على الموافقات الأمنية. وأشارت مصادر إعلامية إلى أن تعميم الوزير شعراوي استند إلى أوامر مباشرة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وفق كتاب رئاسة الجمهورية رقم (7871) الصادر بتاريخ 11 أغسطس/ آب الماضي، والمتضمن مذكرة مرفوعة من مستشار الرئيس لشؤون مكافحة الفساد، اللواء محمد عمر هيبة، عن موقف المحال التجارية التي يملكها رعايا الجالية السورية في البلاد. وحسب مصادر إعلامية، برّرت الرئاسة المصرية تعميم وقف تراخيص السوريين إلى «ملاحظة افتتاح سلاسل من المحال التي يملكها السوريون خلال فترة قصيرة من بدء النشاط، على الرغم مما كانوا يعانونه من ضعف بمواردهم المالية في بداية إقامتهم في مصر، وظهور آثار الثراء المفاجئ على عدد كبير منهم». ويقول المستثمر في مدينة السادس من أكتوبر، السوري «ف. أ»: أسفنا للاتهامات الملاحقة والقيود المستمرة رغم أننا لم نفكر بترك مصر خلال تكبدنا خسائر مستمرة العام الجاري بسبب تراجع المبيعات وتفشي وباء كورونا.

ويلفت المستثمر السوري خلال اتصال مع «العربي الجديد» إلى أن ذهنية السوريين بالعمل التجاري تختلف كثيراً، فالسوري وخاصة في ظل ظروف الهجرة والحرب، يعمل بأي مجال يساعده وأسرته على العيش، لأن مصر لم تفتح مخيمات ولا تقدم المساعدات للسوريين، وهذا ربما ما أعطانا ميزة وتوسعت أعمالنا رغم الركود الذي تعانيه مصر. بدوره، رأى رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر، خلدون الموقع، أنه يحق لأي دولة اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وقرارات لحماية أمنها وأمن شعبها واقتصادها، معتبراً خلال تصريحات لوسائل إعلام سورية، أن أي قرار في هذا السياق قرار سيادي واجب احترامه.

وحول رأيه في تعميم وزير التنمية المحلية المصري، يقول رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين بمصر خلدون الموقع: بقراءة متأنية للتعميم، نجد أن شرط الحصول على الموافقة الأمنية لتأسيس أي عمل أو الحصول على السجل التجاري أو الصناعي أو الإقامة، هو إجراء قائم أصلاً وليس بالجديد. وحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين السوريين في مصر 129,737 شخصاً يقيمون بشكل رئيسي في المناطق الحضرية في محافظات القاهرة، وتتنوع المجالات التي يستثمر بها السوريون في مصر ما بين الصناعات الخفيفة، والورش بمختلف أنواعها وتخصصاتها، والمطاعم ومصانع إنتاج الحلويات الشرقية، إلى جانب النسيج والملابس وتجارة الأثاث ومتاجر العطور وغيرها. وكان رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار المصري، منير عبد الفتاح، قد قدر العام الماضي المشروعات السورية بمصر بنحو 5800 مشروع برؤوس أموال تصل إلى مليار دولار، وأن استثمارات تلك المشروعات تتراوح ما بين 4 و5 أضعاف قيمة رؤوس أموالها.

«إيني» تعلن كشفاً للغاز قبالة سواحل مصر

قالت شركة «إيني» الإيطالية للطاقة، أمس الأربعاء، إنها حققت كشفاً للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية المصرية بالبحر المتوسط، وسط قرارات رئاسية بتكثيف التنقيب داخل البلاد. وذكرت «إيني»، في بيان، أن كشف الغاز الطبيعي الجديد يقع في منطقة النورس الكبرى بالبحر المتوسط، باحتياطي مقدر يزيد على 4 تريليونات قدم مكعب. وقرب الكشف، يقع حقل نورس لإنتاج الغاز الطبيعي، المصنف أحد أكبر الحقول المصرية، بمتوسط إنتاج يومي 1,2 مليار قدم مكعب. ويبلغ إنتاج مصر اليومي من الغاز الطبيعي قرابة 7 مليارات قدم مكعب حالياً، وفق وزارة البترول. وتعول مصر على إنتاج الغاز من حقولها، وأبرزها حقل ظهر (شمال)، حتى تصبح مركزاً لتجارة الغاز. وتسعى الحكومة المصرية إلى تعظيم الاستفادة من ثروات النفط والغاز، وأكدت الحكومة في وقت سابق أنها نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز وتسعى إلى التحول إلى مركز إقليمي لتصديره إلى مختلف دول العالم. ولكن في المقابل تزايدت شكاوى المواطنين من ارتفاع أسعار غاز الطهو رغم توفر البلاد على احتياطي هائل من الغاز وتحقيقها الاكتفاء الذاتي منها.

انتشار كبير للمطاعم السورية في مصر (خالد حسونة/ فرانس برس)

تقرير

بعد 60 عاماً على إنشائها تدخل منظمة «أوبك» المنعطف الخطر، حيث تتزايد العقبات التي تعترض بقاءها وتهددها بالاندثار، إذ إن التحول الاستراتيجي في سوق الطاقة العالمي يتجاوزها

أوبك في عيدها الـ 60

تهديدات النفط الصخري والطاقة النظيفة والخلافات

موسى مهدي

واجهت منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» خلال عمرها الذي بلغ 60 عاماً يوم الأحد الماضي، مجموعة من التحديات كادت أن تقضي عليها، لكنها تمكنت، حتى الآن، من الإبحار إلى بر الأمان، ولكن هنالك شكوك حول ما إذا كانت المنظمة البترولية تستطيع البقاء وسط اللكمات الخطيرة التي تتلقاها من تداعيات كورونا والتحول الاستراتيجي بسوق الطاقة العالمي؟

وتشير بيانات مكتب «أوبك» الرئيسي في فيينا في تقريره في أغسطس/ آب إلى أن حصة المنظمة البترولية تراجعت من 80% في عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 30% خلال العام الماضي 2019. لكن يلاحظ أن سرعة التراجع في حصة «أوبك» تزايدت بعجلة متسارعة خلال العقد الجاري، إذ تراجعت حصتها من 35% في العام 2010 إلى 34% خلال العام 2012. وهنالك توقعات أن تتراجع إلى 25% في حال فوز مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن الذي يخطط لاستثمار ترليوني دولار في مشروعات الطاقة المتجددة.

وبايدن يدعم اتفاقية المناخ التي تحد من انبعاثات غاز الكربون، وبالتالي تحد من استخدام البترول في توليد الطاقة ويعارضها الرئيس الحالي دونالد ترامب.

ووفق خبيرة الطاقة الأميركية في شؤون الطاقة، امي مايرز جافيه فإن أوبك تواجه ثلاثة تحديات رئيسية خلال السنوات المقبلة، وهذه التحديات هي: تصاعد الخلافات بين الأعضاء والصراع على الحصص الذي تفجر في مارس/ آذار الماضي وضرب أسعار الخامات النفطية حتى وصلت إلى مستويات تاريخية تحت الصفر.

أما التحدي الثاني، وفق مايرز، فيتمثل في ظهور النفط الصخري وتحول الولايات المتحدة من مستورد رئيسي إلى مصدر رئيسي بعد أن بلغ انتاجها النفطي أكثر من 12,5 مليون برميل يومياً. أما التحدي الثالث فهو التحول العالمي نحو استهلاك الطاقة النظيفة. وسط هذه التحولات الاستراتيجية في سوق الطاقة العالمي تآكلت حصة «أوبك» وتحولت السوق النفطية العالمية من قلة المعروض من الخامات إلى سوق ممتلئة بالفائض النفطي، وبالتالي أصبحت «سوق مشترين أكثر منها سوق بائعين».

ولاحظ خبراء أن الولايات المتحدة كـ«دولة عظمى» باتت منافساً خطيراً للمنظمة البترولية في رحلة البحث عن تسويق إنتاج النفط الصخري المتزايد، إذ باتت تستخدم عضلاتها السياسية في إقناع الدول بشراء نفطها على حساب أوبك.

وفي المفاوضات التجارية الأخيرة التي تمت بين بكين وواشنطن في اتفاق « المرحلة الشرقية. ووفق مهتمين بملف النفط فقد واحد»، فرضت أميركا شراء جزء كبير من خاماتها الصخرية، كما اقنعت كل من كوريا الجنوبية والهند بشراء الخامات النفط الصخري. وتنوي الهند شراء 20 مليون برميل يومياً من النفط، بينما سوقت شحنات من النفط الصخري إلى دول أوروبا ضربت ثورة النفط الصخري وتحول أميركا من مستورد إلى منتج أكبر للنفط خلال العام الماضي دور «أوبك» في تحديد أسعار النفط عبر سياسة « العرض والطلب» التي كانت تنفذها السعودية من خلال لعب» دور المنتج المرجح» في سوق النفط العالمية من خلال ما تملكه شركة أرامكو من «طاقة انتاجية فائضة» تستخدمها في زيادة وخفض الطلب العالمي على الخامات النفطية. وبات النفط الإنتاجية» يلعب دور المنتج المرجح، وبالتالي فقدت منظمة «أوبك» واحداً من أهم الأهداف التي أسست من أجلها وهو الدفاع عن السعر المستهدف في سوق النفط العالمي.

أبوظبي تتجاوز حصتها

كشفت وكالة الطاقة الدولية، يوم الثلاثاء، أنّ الإمارات تجاوزت حصتها المنصوص عليها في تحالف «أوبك+» بـ 520 ألف برميل يومياً في شهر أغسطس/ آب. ويمثل تجاوز سقف الانتاج وغش الحصص صداعا كبيرا للمنظمة وحلفائها، في وقت تسعى فيه لرفع الاسعار. ووفق الوكالة فقد ضخت الامارات نحو 3,11 ملايين برميل يوميا في اغسطس الماضي، وهو اعلى من سقفها المحدد في اتفاق « اوبك+»، البالغ 2,59 مليون برميل.

مقر «أوبك» في العاصمة النمساوية فيينا (Getty)

الخلافات والطاقات المتجددة والنفط الصخري ضربت حصة أوبك في سوق الطاقة العالمي

على صعيد المنافسة بين الأعضاء داخل المنظمة، يلاحظ أن الصراع على الحصص في سوق شحيحة الاستهلاك أطلق حروباً بين الأعضاء حتى قبل تكوين التحالف النفطي الأخير بين السعودية وروسيا، إذ إنه أدى إلى إغراق السوق بالنفط في عقد الثمانينيات الماضي، حينما تراجعت أسعار النفط إلى 10 دولارات للبرميل، ولم ترتفع إلا بعد أن تفجرت الحرب العراقية الإيرانية، كما أدى كذلك إلى انهيار الأسعار خلال عامي 2015 و2016 إلى أقل من 20 دولاراً للبرميل، ولم ترتفع الأسعار إلا بعد تحالف « أوبك +» الذي ضم إلى جانب روسيا 10 منتجين من خارج المنظمة. وعاد الصراع على الحصص يقوة قبل تفشي جائحة كورونا، حينما حدث الخلاف بين موسكو والرياض في مارس وإبريل/نيسان الماضي.

أما على صعيد التحول العالمي الجاري نحو الطاقة النظيفة وتقليل استخدام النفط في الوقود منذ اتفاقية المناخ في باريس، فقد أدى هذا العامل إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة، وارتفاع حصة الغاز الطبيعي في استخدامات الطاقة، ومن المتوقع أن يضرب تدريجياً حصة الخامات النفطية في سوق الطاقة العالمي، إذ بات العالم يعتمد أكثر على الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والرياح.

لكن تظل جائحة كورونا التي ضربت الطلب على الوقود والمشتقات في أسواق الطلب الرئيسية وتحاصر حتى الآن حركة السفر والسياحة وتقلل من عمليات التنقل واستخدام السيارات والمركبات العامة من أكبر التحديات التي تواجه سوق الهايدروكربونات عموماً.

يذكر أن منظمة «أوبك» تم تأسيسها في العام 1960 بواسطة إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا في بغداد. وأسست المنظمة البترولية التي توسعت لاحقاً لتضم 15 عضواً لتحقيق هدفين وهما، الدفاع عن أسعار النفط عبر الحد من الإنتاج النفطي وتحديد سعر مستهدف لبرميل النفط والهدف الثاني هو عزم الدول النفطية المنتجة للنفط على السيطرة على مواردها البترولية من هيمنة الشركات النفطية الكبرى متعددة الجنسيات التي تعرف بـ«الأخوات السبع» وكانت تملك امتياز الإنتاج النفطي في معظم دول العالم النامي قبل الاستقلال من الاستعمار الأوروبي.

الغاز المُسال يتضاعف في وقود السفن

تسود توقعات بزيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في وقود السفن إلى أكثر من ضعف بحلول عام 2030 بسبب قوانين الحد من التلوث في البحار

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع مسؤول كبير في شركة بتروناس الماليزية ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال إلى أكثر من الضعف في وقود السفن بحلول عام 2030. ودخل قانون عالمي حول تلوث البحار حيّز التنفيذ في بداية العام الجاري 2020، ويحدد نسبة الكبريت في وقود السفن، كذلك يحدّ من استخدام أنواع الوقود الملوثة للبحار، وعلى رأسها النفط. ومن المتوقع أن يقود هذا القانون إلى زيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في وقود السفن التجارية خلال السنوات المقبلة. وحسب نشرة «مارين لينك» العالمية، قال الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الماليزية بتروناس، محمد راف محمد رملي، إن نحو 400 سفينة تعمل حالياً بوقود السفن من بين 8 آلاف سفينة مسجلة في أنحاء العالم، لكن هذا الطلب سيرتفع مع مرور السنوات.

ولاحظ مسؤول الطاقة الماليزي أن الضغوط تتزايد على شركات السفن في أوروبا وسنغافورة وعدد من الموانئ الآسيوية باستخدام السفن للوقود النظيف. ويُقدّر الطلب العالمي على الوقود البحري الذي يهيمن عليه النفط في الوقت الراهن بنحو 300 مليون طن سنوياً، أو ما يعادل نحو 5,2 ملايين برميل يومياً خلال العام الجاري 2020. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية تراجع الطلب على زيت الوقود في قطاع السفن. يُذكر أن حرب الحاويات النفطية التي اندلعت العام الماضي في مضيق هرمز أسهمت في تعزيز ميناء سنغافورة وبعض الموانئ الصغيرة في آسيا. وكانت شركات الشحن البحري قد قلصت من الوقت الذي تقضيه سفنها في الموانئ العربية، بعدما أدت هجمات على ناقلات نفط إلى رفع تكلفة التأمين وتقليص مشتريات وقود السفن من الفجيرة، أكبر مركز لتموين السفن في دولة الإمارات. إلى ذلك، قالت أوني اينيمو، مديرة الرابطة الدولية لتموين السفن، في مؤتمر أمس الأربعاء، إنّ من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على وقود السفن 17 بالمائة بسبب تأثير جائحة كورونا بالتجارة العالمية، ما يمهد لمزيد من التآزر بين موردي هذا النوع من الوقود. وقلصت البنوك تمويل تجارة السلع الأولية بعد أزمة فيروس كورونا، ما أدى إلى تخلف بعض دور التجارة عن سداد ديون، واضحت الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الأكثر انكشافاً مالياً، مقارنة بما كانت عليه من قدرة سابقة على تلبية خدمة ديونها. وحسب رويترز، قالت اينيمو، إن الشركات تواجه طلباً منخفضاً من الوقود وسط بيئة تتراجع فيها الهوامش الربحية وتتوافر فيها الإمدادات وسط قيود في الحصول على رأس مال. وأضافت في مؤتمر بلاتس للبترول في آسيا والمحيط الهادي لعام 2020 الذي تُنظم عبر الإنترنت، إنه "يتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على وقود السفن كثيراً في 2020، حتى وإن تماسك جيداً في شهري أبريل/نيسان ومايو/ أيار الماضيين". وأضافت أن بعض الشركات قد تضطر إلى الخروج من السوق. وتابعت بأن أعضاء الرابطة توقعوا تراجعاً للطلب العالمي بين 7 و17 بالمئة في العام الجاري. ووفق مديرة الرابطة الدولية لتموين السفن، فإن معظم أسواق تموين السفن شهدت هبوطاً كبيراً في يونيو/ حزيران وبنسبة كبيرة للبعض منها، لتسجل انكماشاً سنوياً بين 30 و40 بالمئة، لكن سنغافورة كانت بين الأقل تضرراً. وشهدت سنغافورة، وهي أكبر مركز لتموين السفن في العالم، نمواً سنوياً لمبيعات وقود السفن خلال العام الجاري، باستثناء شهري مايو ويونيو، حين سجلت انكماشاً بنسبة اثنين بالمئة فقط في كل منهما، بحسب البيانات الرسمية التي كشفت عنها سنغافورة.

وتراجع الطلب على تموين السفن بسبب تفشي جائحة كورونا الذي أدى إلى تباطؤ أنشطة الشحن البحري ومنع بعض السلطات رسوّ السفن في موانئها، خوفاً من الجائحة. يذكر أن ازدهار صناعة الشحن البحري في آسيا أدى إلى تفاقم تلوث الهواء في الصين ودول أخرى في شرق آسيا، ما يسبّب وفاة الآلاف سنوياً، في منطقة تضم ثمانية من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم. وزادت حركة مرور السفن لأكثر من المثلين قبالة شرق آسيا منذ 2005. ويصل بعض التلوث من المازوت الذي تستخدمه السفن إلى الداخل، ويؤثر مباشرةً بالحياة البحرية التي تُعدّ من الثروات الغذائية الرئيسية في الدول الآسيوية.

استهلاك الوقود البحري يقدّر حالياً بنحو 5,2 ملايين برميل يومياً

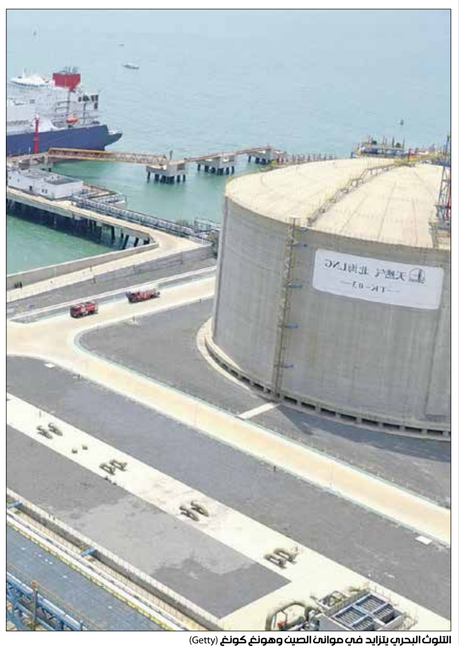

التلوث البحري يتزايد في موانئ الصين وهونغ كونغ (Getty)

توقعات أفضل للاقتصادات العالمية

باريس ـ **العربي الجديد**

بدت منظمات دولية متفائلة بشأن تعافي الاقتصادات العالمية من آسوأ جائحة تضرب العالم خلال أكثر من قرن مقارنة بتوقعات متشائمة سابقة. وتوقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أمس الأربعاء، أن يكون الركود العالمي هذا العام أقل من المتوقع، بفضل الجهود التي تبذلها الدول للحد من تداعيات جائحة كورونا، لكن الانتعاش الاقتصادي في العام المقبل سيكون أقل من التوقعات.

وقدرت المنظمة الدولية التي يوجد مقرها في باريس وتراقب أداء الاقتصادات الكبرى في العالم، انكماش الناتج المحلي العالمي بنحو 4,5 بالمائة. كما توقعت عودة الاقتصادات العالمية إلى نمو بنسبة خمسة بالمائة في 2021. وكانت المنظمة قد توقعت في السابق أن يبلغ الركود الاقتصادي نسبة 6 بالمائة على الأقل في 2020، وعودة إلى نمو بنسبة 5,2 بالمائة العام المقبل. وقالت المنظمة، الأربعاء، حسب رويترز، «بعد الانتعاش الأولي في العديد من الأنشطة عقب تخفيف تدابير الإغلاق، تظهر بعض المؤشرات من دراسات لأنشطة تجارية على أن وتيرة الانتعاش العالمي فقدت الزخم منذ حزيران/ يونيو، ولا سيما في العديد من الاقتصادات المتطورة». وبالتالي تبقى «الآفاق الاقتصادية غير واضحة بشكل استثنائي، بسبب إلحاق جائحة كورونا خسائر كبيرة بالاقتصادات والمجتمعات». وتراجع إجمالي الناتج العالمي أكثر من 10 بالمائة في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنهاية 2019، وهي «صدمة مفاجئة غير مسبوقة في العصر الحديث». وتباين حجم الأزمة وتوقيتها في مختلف الاقتصادات الكبيرة، لكن جميعها شهدت انكماشاً كبيراً في الأنشطة وسط فرض تدابير ضرورية للحد من العدوى.

وحسب المنظمة، انهارت التجارة العالمية وتراجعت بأكثر من 15 بالمائة في النصف الأول من 2020، واضطربت أسواق العمل بشكل كبير بسبب خفض ساعات العمل وخسارة الوظائف والإغلاق القسري للأنشطة التجارية. وقالت المنظمة «لولا الدعم الفوري والفعال لإجراءات التي تم تطبيقها في جميع الاقتصادات بهدف التخفيف من تأثير الصدمة على دخل الأسرة والشركات، لكان الانكماش في الإنتاج والوظائف أكبر بكثير من معدله المسجل حالياً».

ورجحت في تقريرها أن تكون الصين الدولة الوحيدة التي ستسجل نمواً في العام الجاري 2020، وتوقعات له أن يبلغ 1,8 بالمائة. بينما توقعت أن ينكمش اقتصاد الهند بنسبة 10,2 بالمائة. وقالت إن الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، ستحقق نتيجة أفضل من المعدل العالمي، وسط توقعات بانكماش بنسبة 3,8 بالمائة هذا العام.

وأضافت أن ألمانيا ستسجل هي الأخرى أرقاماً أفضل من منطقة اليورو ككل، مع توقعات بانكماش اقتصادها بنسبة 5,4 بالمائة، مقارنة بانكماش بنسبة 7,9 بالمائة لمنطقة اليورو ككل.

كما توقعت أن يسجل الاقتصاد الفرنسي انكماشاً بنسبة 9,5 بالمائة، والاقتصاد الإيطالي 10,5 بالمائة، والبريطاني بنسبة 10,1 بالمائة. كما أشارت المنظمة إلى أن آفاق النمو في المستقبل ستعتمد على مدى قدرة الدول الصناعية الكبرى على السيطرة على جائحة كورونا والتمكن من اكتشاف لقاحات فعالة للحد من انتشارها.

الصين الدولة الوحيدة التي ستحقق نمواً خلال العام الجاري

الحياة بدأت تعود إلى فنادق ميامي بيتش (Getty)

رؤية

طَبْعَنة وليس تطبيعاً

جواد العناني

في كتابه «الليكزس وشجرة الزيتون» الصادر في طبعته الأولى العام 1999، يقول توماس فريدمان، محرّر صفحة الشؤون الدولية في صحيفة نيويورك تايمز، إن قطر استطاعت عبر قناة الجزيرة الفضائية أن تصبح دولة « INTERNATIONALLY SUPER EMPOWERED»، أو دولة ذات تأثير دولي على مستوى عال يفوق إمكاناتها العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية.

وللتطبيع بين دولة قطر من ناحية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من ناحية أخرى، فإن المطلوب هو إغلاق قناة الجزيرة أو إعادة توجيهها بعيداً عن التعبير الذي تنتهجه حالياً ويلاقي رواجاً إقليمياً ودولياً.

وفي شهر مارس/ آذار الماضي، نجح رجل الأعمال الأردني، واصف الجيشة (مواليد القدس)، أن يحول شركة التأمين التي أنشأها قبل أقل من عشرين عاماً، الشركة العالمية للتأمينات العامة (IGI)، إلى شركة مساهمة عامة بعدما استولت على أسهم شركة «تايبريوس»، وتمكّنت من طرح أسهمها كالشركة العربية الوحيدة لإعادة التأمين في سوق «ناسداك» للأسهم في نيويورك تحت اسم « IGIC». وهو إنجاز كبير. وكان الإقبال على أسهمها فوق التوقعات.

وقبلها نجحت شركة أدوية أردنية، أنشأها الراحل سميح دروزة واسمها «الحكمة»، أن تصبح أول شركة أدوية عربية من كبار الشركات الدولية في أوروبا وأميركا والشرق الأوسط، وأن تطرح أسهمها في البورصات العالمية.

وكذلك نجح رجل الأعمال الأردني محمد أبو غزالة (مواليد القدس) عبر نشاطاته الإنتاجية والتسويقية في الأورو غواي وتشيلي والأرجنتين أن يصبح، هو وإخوته، من أكبر المساهمين في شركة «ديل مونتي» العالمية للمواد الغذائية والفواكه، ويصبح رئيساً لها، وهي من أكبر الشركات في العالم في هذا المجال.

وهنالك قصص نجاح أخرى تسر البال. وهذا أمر يفتح الباب على مصراعيه لإثارة استفسارات هامة منها. أليس لدينا، نحن العرب، كفاءات رفيعة في مجال التجارة؟

أنظر إلى إنجازات تجار اليمن في كل أنحاء العالم، وتجار الساحل العُماني، وتجار دمشق، وفلسطين، ولبنان. كلهم برعوا في التجارة عبر آلاف السنين، فلماذا يريدون بعد ذلك الدخول في تجاره مع الإسرائيليين باسم التطبيع لينجزوا؟

طَبْعَنَةُ العلاقات

تثبت دراسات كبيرة أن التجارة والمهن والصناعات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها، هي النافذة التنافسية الأولى للعرب. ولما تناغمت حضارة العرب مع الفرس والكرد والترك وصل الإبداع إلى حدود لا نهاية لها في النجاح والتقدّم والازدهار.

والتطبيع بين دولة الإمارات وإسرائيل تحت مسمى «معاهدة سلام»، لم يبدأ الآن، بل إنه يمتد إلى سنوات طويلة خلت. وما حصل الآن نقله من السّر المعلوم إلى الفضاء المفتوح. ولا أسمّي هذا تطبيعاً مع اعتذاري للأخوة أعضاء مجامع اللغة العربية، بل أسميه «طَبْعَنَةَ العلاقات».

وينطبق مفهوم «الطبعنة» هذا على إعلان معاهدة السلام بين مملكة البحرين وإسرائيل. والفارق الوحيد الذي سيقدمه هذا الحدث الإضافي هو طبعنة فكرة السلام مع إسرائيل على أساس أنه نمط طبيعي، وسيلحق الباقون به.

وليس هذان الحدثان جزءاً من منظومة المفاجآت التي تقع وقوع الصاعقة على الشعب العربي في مختلف أقطاره، وإنما، مع اعتذاري ثانية لأعضاء مجامع اللغة العربية (اللغويين)، سأسميها «المفاجعات». وهي مزيج من المفاجأة والواقع، إن كنت متعايشاً مع الحدث، أو مزيج من كلمتي المفاجأة والفاجعة، إن كنت من المعارضين له، فالطبعنة التي نشهدها في الوطن العربي، وما ينجم عنها من مفاجعات، تجد لها مردوداً اقتصادياً وماليّاً محدوداً جداً على دولتي الخليج المعنيتين، فكل الفوائد الإضافية لن تزيد شيئاً من حجم الاستثمار والتبادل الذي كان قائماً قبل الطبعنة.

إذا أردتم الحقائق على الأرض، فاعتقد أن للتجار اليهود ورجال الأعمال أولوياتهم فيما يتعلق بالتعاون والشراكة مع رجال الأعمال من بلاد الشام ومصر. وتحت ظروف الحصار الخانق، تمكّن أهل غزة من إنشاء اقتصاد الأنفاق، وإنشاء سوق منتظمة تحت الأرض. وكانت هنالك أيضاً أنفاق تمتد ليس إلى مصر فحسب، ولكن داخل إسرائيل نفسها.

مُفاجعات وطبعنة

ولو ذهبت إلى شرق أفريقيا، لرأيت شبكاتٍ من الشركات اللبنانية الإسرائيلية واليهودية في الدول ذات الثروة من الأحجار الكريمة، خصوصا الألماس والذهب وغيرهما.

ولو ذهبت مع المهاجرين في أواخر الحكم العثماني إلى القارة الأميركية وما بعدها، لرأيت كثيرين منهم إما ينافسون التجار الإسرائيليين أو اليهود، أو أنهم داخلون معهم في شراكات كبيرة. وإذا اطلعت على النشاط العلمي والبحثي والتدريسي في مجالات المال، والصناعة، والتجارة، والشحن، والمصارف والتأمين، لرأيت أن أعداد مَنْ أتوا من دول المشرق العربي، المنافسين والمتعاونين مع نظرائهم الإسرائيليين واليهود كبيرة في دول المهجر.

من البداهة أن نستنتج، إذن، أن الشعب العربي في بلاد المشرق، وبعض دول المغرب العربي، أقدر بكثير على الدخول في شراكات ومساهمات وتعاونات مع يهود العالم، إسرائيليين كانوا أم لم يكونوا.

وإذا حصل السلام، فإن حكم الجغرافيا والثقافة سيجعل إسرائيل ميالة إلى التعاون مع المشرق العربي على حساب دول الخليج. ولكن العقبة الأساسية دون الوصول إلى هذا التبادل غياب الحل العادل الذي يؤمّن للفلسطينيين حقوقهم، ويعيد هضبة الجولان المحتلة إلى سورية، ومزارع شبعا إلى لبنان.

ويقنع الإسرائيليين المتطرّفين بأن السلام الفعلي الطبيعي لا يبدأ من أبوظبي، ولا من المنامة، وإنما من القدس ورام الله وتل أبيب وعمّان ودمشق وبيروت... هذه القضايا الساخنة هي التي تُوفّع من أجلها اتفاقيات سلام، أما الممارسات الأخرى فهي مجرد مُفاجعات وطبعنة.